

الإجهاض ظاهرة تزايد فتؤدي إلى تزايد الهاسي

عشرات آلاف النساء يلقين
هصر عن سنويا في
عيادات وظلمة تحت الأرض!

تنتظر المرأة مدة طويلة اللحظة التي تصبح فيها حاملاً. لكن، لسبب أو لآخر، قد لا تكون هذه اللحظة المنتظرة لحظة سعادة وأمل. إذ يمكن أن تضطرها الظروف، في حالات معينة، إلى وقف الحمل رغماً عنها، والتخلص من الجنين عن طريق الإجهاض. والإجهاض ممنوع شرعاً وقانوناً إذا لم تدع إليه ظروف قاهرة، كأن تكون حياة الأم معرضة للخطر. لكن كثيراً من حالات الإجهاض تحدث في أماكن مشوهة مظلمة بعيداً عن رقابة القانون لأن أسباب الحمل لم تكن في الأساس مقصودة أو متوقعة، وغالباً ما تكون نتيجة زواج سري عابر لا يرجو الشريكان منه بناء عائلة مستقرة. والإجهاض عملية لا تخلو من مخاطر، لذلك لا يجوز أن يحدث في غير المستشفى لتدارك المضاعفات التي يمكن أن تنتج عن هذه العملية والتي يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى وفاة المرأة الحامل. إن مآسي كثيرة تحدث للحوامل اللواتي يقمن بعمليات الإجهاض خارج المستشفيات، وعلى أيدي أطباء وقابلات غير متخصصات، وفي هذا التحقيق تعرض «لها» جانباً من هذه المآسي، مع عرض آراء الأطباء في موضوع الإجهاض، وموقف القانون والشرع من هذا الموضوع الدقيق الذي راج في مجتمعاتنا في الآونة الأخيرة.



تحقيق لها

عيادات سرية تشهد عمليات قتل الأجنة والأمهات

والجراحات يهارسها أطباء غير متخصصين وقابلات يفقدن إلى الخبرة

الإجهاض ممنوع لكن الواقع يؤكد أنه موجود وأن له ضحاياه الكثيرات في مصر فهناك عمليات مشبوهة تقع في مداخل بعض العمارات، وعيادات مظلمة بعيدة عن القانون، والضحايا هم الأمهات اللواتي يتعرضن لخطر فقدان حياتهن، نقابة الأطباء وقفت عاجزة عن مواجهة ماهايا الأطباء سيئي السمعة، و«الدايات» اللواتي يقمن بإجراء هذه الجراحات. المتزوجات عرفياً يلجأن لإجراء هذه الجراحات للتخلص من آثار الزواج السري، وآخر الضحايا شاية في المرحلة الجامعية فقدت حياتها على يد طبيب اشتركت معه سكرتيرته في جراحة الإجهاض.

● إجهاض فنزيف فوفاة

في حدائق القبة أحيل استاذ في كلية الطب الى المحاكمة الجنائية ومعه سكرتيرته وبعض أقارب ربة منزل فقدت حياتها على يده داخل عيادته الخاصة، مصرع جيهان فجر المشكلة وكشف ماфия الإجهاض داخل عيادة الطبيب. اصطحب الاب ابنته لاجراء جراحة إجهاض بعد أن حملت الابنة من زوجها عرفيا من جارها، قررت الأسرة التخلص من هذا الحمل، وقادتهم خطواتهم الى الدكتور (ف) الذي اشتهر عنه اجراء جراحات الإجهاض بشكل سري في عيادته.

دفع والد جيهان اتعاب الجراحة، واشتركت السكرتيرة مع الدكتورة(ف) في الجراحة، بعد ساعة تلقت الأسرة خبر تعرض الابنة لنزيف، ولم تمض دقائق حتى لقيت مصرعها، تم إبلاغ النيابة، وتولى الأطباء الشرعيون مهمة تشريح الجثة للوقوف على أسباب مصرعها . التحريات اكدت ان الطبيب اجرى عشرات الجراحات المشبوهة، نجت عشرات النساء من اخطار هذه الجراحة غير المحسوبة العواقب. معاينة الطب الشرعي اكدت ان الطبيب (ف) غير متخصص في جراحات النساء ولكنه احترف عمليات الإجهاض، وتداولت المحكمة القضية بعد ان واجهت الطبيب بعدة اتهامات.

● الخطأ القاتل

في احدى عيادات شبرا الغيمة فقدت ايمان ابنة التاسعة عشر من عمرها حياتها على يد طبيبة نساء، وقعت ايمان في غلطة كبيرة حينما سلمت نفسها لزميلها في الجامعة، فافقدها أعز ما تملك وتهرب من وعده بالزواج منها .

مرت الأيام وبدأت أعراض الحمل تظهر على الابنة، وسرعان ما كشفت الأم تفاصيل ما يحدث لابنتها، اعترفت ايمان بما حدث لأمها، لم تجد الأم سوى اللجوء لمحترفي الإجهاض هروبا

أرقام وأسوية

وتستمر حكايات عمليات الإجهاض المشبوهة. الاحصاءات اكدت ان هناك آلاف النساء يلتقين مصرعهن سنويا في جراحات الإجهاض، ولكن مسؤولي وزارة الصحة في مصر أكدوا انهم يطاردون عيادات «تحت الأرض» التي تجري هذه الجراحات المشبوهة، وتتم محاسبة القائمين عليها بشكل رادع. فالإجهاض جريمة يعاقب عليها القانون في جميع دول العالم ومنها مصر، ولكن مسموح به في المستشفيات الحكومية في بعض الحالات ويشروط يجيزها الشرع والقانون، ومنها ان استمرار الحمل سيعرض حالة الأم للخطر.

من الضيعة. دفعت الأم اتعاب طبيبة النساء، وكانت ايمان في شهر الحمل الرابع، تجاهلت الطبيبة مدى خطورة الجراحة وكانت النتيجة حدوث نزيف حاد لايمان وفقدت الحياة، تم إبلاغ الشرطة التي ألقت القبض على الطبيبة ومساعدتها ووالدة ايمان، وتمت احالتهن لمحكمة الجنایات التي قررت حبس طبيبة الإجهاض سبع سنوات، وحسبت والدة جيهان سنة بتهمة التسبب في مصرع ابنتها .

● عيادات تحت الأرض

تتوالى حكايات ضحايا الإجهاض، فمئنهن فاطمة التي نجت من الموت بأعجوبة حينما قررت اجراء جراحة إجهاض في منزل «داية» في منطقة شعبية. الداية قامت باجراء العديد من عمليات الإجهاض بإمكانات بسيطة.

تدهورت حالة فاطمة التي اصيبت بهبوط بعد انتهاء عملية الإجهاض، اسرتها نقلتها للمستشفى في محاولة لانقاذ حياتها، وبالفعل نجح الأطباء في الحفاظ على حياة فاطمة التي ظلت في منزلها تعاني بعض تواع جراحة الإجهاض.

قررت اسرتها إبلاغ الشرطة لانقاذ الاسر من براثن «الداية» التي استمرت في اجراء جراحات الإجهاض، وداهمت الشرطة شقة الداية وألقت القبض عليها بتهمة ممارسة مهنة

محرمة ومن دون ترخيص، واحالتها لمحاكمة عاجلة بعد ان ادلى

عشرات الاشخاص بشهادتهم ضد «الداية» .

● عولجتُ من العقم لسنوات وعندما حملت قررت الإجهاض

وتتحدث أم رياض عن تجربتها مع الإجهاض فتقول: لم يرزقتي الله بالأولاد في بداية زواجنا، وبدأت أنتقل من طبيب إلى آخر واحترت في أمري، ولم تترك وسيلة أو نصيحة إلا اتبعتها، وبعد ثلاث سنوات من العلاج، بشرنا الطبيب بحصول الحمل، كانت فرحتي أنا وزوجي لا توصف، واتبعنا تعليمات الطبيب بالكامل للحفاظ على هذا الحمل من الفشل، وفي الأسبوع الثاني عشر من الحمل، طلب مني الطبيب إجراء فحص مخبري كشف عن تشوه جيني، وبالطبع كانت صدمة كبرى لي ولزوجي، وأخذت هذه اللحظة فرحة الحمل كله، وهنا كان موقف الطبيب صعباً

أيضاً، فخيرنا بين إبقاء الحمل وبين إنزاله، وعندما سألته عن

النتيجة وتأكيدھا في نهاية الحمل، فقال العلم يقول ذلك ولكن

كل شيء بيد الله .

وبعد تفكير طويل قررنا أنا وزوجي إنزال الجنين لكي لا يعيش حياة تعيسة في المستقبل يستهجنه الجميع من حوله، فيكمل حياته دون مستقبل.

ومع علمي بتحريم الإجهاض لكن أجد أن ولادة جنين مشوه هو أيضاً جريمة في حال تم معرفة هذا من قبل الأهل.

● أصبت بقصور كلوي فاضطرت للإجهاض

السيدة حنان قالت: بعد ثلاثة شهور من الحمل، شعرت بآلام مبرحة في الكلى، ورغم مكابرتي، زرت الطبيب لأفاجأ بأنني أعاني من قصور كلوي، وسألت الطبيب عن مستقبل الجنين، فعرض علي الإجهاض خوفاً عليه من التشويه، وبعد مناقشة الأمر مع زوجي، قررنا إجراء العملية وتم ذلك في إحدى المستشفيات الخاصة، وبعد ستة أشهر من الإجهاض، حملت مرة ثانية والأآن لدي رندا وهي في الأشهر الأولى من عمرها، والحمد لله على كل شيء .

بشرنا الطبيب بالحمل الجديد، توقفت زوجي عن الكلام، دون أن

يظهر أي ردة فعل، وبعد خروجنا من العيادة سألتني هل أنت

مرتاحة لهذا الحمل فقللت له لم أفكر في الموضوع لكنني أشعر

بالخوف، وسألته عن مشاعره، فأجابني ليس لي قدرة على ولد

رابع، فأنا أعمل طوال النهار لأبني طلبات الفتيات وإذا رزقتا بولد آخر عندها لا أدري ماذا أفعل .وهكذا لجأنا إلى عيادة الطبيب بعد تفكير طويل، وقررنا التخلص من الجنين، وفي الحقيقة كنت أتمنى أن أنجب سيبياً لبناي الثلاثة، لكن خوفي من البنت الرابعة جعلني أقدم بشجاعة أكثر على الإجهاض .

الزوج أبو عبير قال: نعم وافقت زوجتي على عملية الإجهاض،

ولو أردتم مناقشتني في الموضوع، فأنا أيضاً أستطيع فتح باب النقاش، وأقول لكم كما أن القانون السوري يمنح التعويض العائلي للأولاد الثلاثة الأوائل فقط، ويمنع الإجهاض منعاً باتاً، فلماذا لا يتم تعديل هذا القانون ليصبح تحريم الإجهاض على الأولاد الثلاثة الأوائل، وأن تصبح المرأة حرة في إجهاض الولد الرابع بما ينماشى وقانون التعويض .

● حالتنا المادية الصعبة اضطرتني للإجهاض

السيدة أم خالد قالت: عملت أنا وزوجي معلمين للمرحلة الابتدائية، ولنا ثلاثة أولاد، ودخلنا الشهري حوالي عشرين ألف ليرة سورية، أي ما يعادل أربعمائة دولار، ندفع منه أجرة المنزل بالإضافة إلى ثمن أدوية لأبني الصغير الذي يعاني من مشكلة تنفسية دائمة منذ ولادته، بالإضافة إلى أقساط البنوك، ومع كل هذا لا يكاد ينتهي الشهر حتى نبدأ بالبحث عن أي دروس خصوصية علنا نكسب مالا يكفينا حتى نهاية الشهر، وعندما علمت أني حامل شعرنا أنا وزوجي أن هناك مسؤولية جديدة

لن نستطيع تحملها مهما حاولنا، وبعد تفكير كبير، فصدنا عيادة

طبيب نسائي وطلبنا منه إجراء الإجهاض، وعندما سألنا عن

السبب قلنا له وضعنا بصراحة، وقمنا بالعمل الجراحي في

العيادة الطبية في محاولة لتوفير بعض المال حيث تكلفة

الإجهاض في العيادة الخاصة تصل لحد عشرة ألف ليرة سورية،

أما في المستشفى فقد تعدى ذلك بكثير.

● بيان ديني

الدكتور محمد سيد طنطاوي – شيخ الأزهر – اشترك مع الانبا شنودة الثالث بطريك الكرازة المرقسية في إعداد بيان يدين اسقاط الجنين إلا اذا كان استمرار الحمل في رحم الأم يمثل خطورة على حياتها، فهناك تحريم ديني لقتله حتى لو كان مشوهاً . أكد الإمام الأكبر أن هناك فارقاً بين الحقائق والنظريات العلمية فارتاب اخف الضررين يمثل ضرورة شرعية فإذا ثبت بالدليل القاطع ان الجنين مشوه، لا يصح ان يكون انساناً فلا مانع من التخلص منه .في الوقت نفسه حرم الدكتور محمد رأفت عثمان الأستاذ في جامعة الأزهر، الإجهاض لأي طفل حتى لو كان ثمرة علاقة حرام.

● مطاردة مستمرة

يقول الدكتور احمد عادل وكيل أول وزارة الصحة: هناك حملات مستمرة على المنشآت الطبية المخالفة، فهناك قانون يحكم هذه المنشآت، وهناك عقوبات يتم توقيعها في حالة ثبوت هذه المخالفات، وتقول الدكتورة عائدة ناجي: الإجهاض غير المشروع يقوم به طبيب غير متخصص أو داية، وهذه الجراحات قد تؤدي في النهاية لموت الأم، فالإجهاض محرم شرعاً لأن له تأثيراً سلبياً على صحة الأم.



● عقد عرفي كانت نتيجته الإجهاض

اضطرت ماري إلى الإجهاض لكن ليس بدافع المرض، وإنما كي تخفي دناة زوجها الذي تخلى عنها:

بعد أن أقتعني بأنه سيثبت زواجنا في المحكمة بعد أن يقنع عائلته بزواجنا، وأنه لم يعد يطيق بعده عني، وافقته على الزواج العرفي، وسكنا في بيت واحد كأَي زوجين، ولكن وبعد شهور قليلة أصبح يتغيب عن البيت، وتغيرت معاملته، وعندما سألته عن السبب أجاب بأن أباه يحاول إجباره على الزواج بقربيته، وبعد أيام قليلة عرفت أني حامل منه، وعندما واجهته بالأمر، جن جنونه وشق عقد الزواج بعد أن شعر بالخطر، واضطرت إلى إجهاض الحمل بعد أن هجرني، واعتقد أن الله لن يعاقبني على ما فعلت.

● حالتنا المادية الصعبة اضطرتني للإجهاض

السيدة أم خالد قالت: عملت أنا وزوجي معلمين للمرحلة الابتدائية، ولنا ثلاثة أولاد، ودخلنا الشهري حوالي عشرين ألف ليرة سورية، أي ما يعادل أربعمائة دولار، ندفع منه أجرة المنزل بالإضافة إلى ثمن أدوية لأبني الصغير الذي يعاني من مشكلة تنفسية دائمة منذ ولادته، بالإضافة إلى أقساط البنوك، ومع كل هذا لا يكاد ينتهي الشهر حتى نبدأ بالبحث عن أي دروس خصوصية علنا نكسب مالا يكفينا حتى نهاية الشهر، وعندما علمت أني حامل شعرنا أنا وزوجي أن هناك مسؤولية جديدة

لن نستطيع تحملها مهما حاولنا، وبعد تفكير كبير، فصدنا عيادة

طبيب نسائي وطلبنا منه إجراء الإجهاض، وعندما سألنا عن

السبب قلنا له وضعنا بصراحة، وقمنا بالعمل الجراحي في

العيادة الطبية في محاولة لتوفير بعض المال حيث تكلفة

الإجهاض في العيادة الخاصة تصل لحد عشرة ألف ليرة سورية،

أما في المستشفى فقد تعدى ذلك بكثير.

● الجريمة والعقاب

وتكمل الدكتورة عائدة: عمليات الإجهاض غير الشرعية تؤدي لاصابة المرأة بنزيف وانيميا حادة ثم الموت او الاصابة بأمراض خطيرة منها العقم، والسبب في انتشار هذه الجريمة هو زيادة عدد السكان، وانتشار الكلام في وسائل الإعلام عن ظاهرة الزواج العرفي، وعمليات الإجهاض في العيادات الخاصة.

ومن القاهرة يقول المستشار **محمد ربيع عبد السلام** المحامي بالنقض: القانون صنّف عمليات الإجهاض من ضمن الجراحات المتوسطة وهي ممنوع اجراؤها في العيادات ولا بد ان يقوم بها اخصائي امراض نساء وتوليد، بحيث تتم في مكان مجهز طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٤ حفاظاً على صحة الأم.

والعقاب القانوني هو اغلاق هذه العيادات واجباننا الغاء رخص اصحابها لانها تقوم بعمل غير مصرح به قانونا، واذا كانت العيادة

غير مرخصة يتم إغلاقها فوراً ويقدم الطبيب للجنة ااداب المهنة لتتم محاكمته فوراً، ويكمل المستشار محمد ربيع: تقوم الادارات المختصة في وزارة الصحة بالمرور المستمر على العيادات على مستوى القاهرة والجيزة من خلال مراقبين متخصصين من خلال شكاوى المواطنين، او الاخبار المنشورة في الصحف، ويتم ضبط المخالفين لتتم احالتهم الى النيابة .

والطب الشرعي له دور في تحديد أسباب الوفاة في عمليات الإجهاض، وهو الجهة التي تتدبها النيابة لمحاسبة الأطباء المخطنين، ولا يتم احالة اي طبيب الى المحاكمة قبل ان يقول الطب الشرعي كلمته . وتقوم محاكم الجنايات بالنظر قضايا عيادات الإجهاض في حالة وفاة المريضة، وقد اصدرت المحاكم أحكامها بالسجن مدداً قد تصل الى سبع سنوات على أطباء خالفوا تعاليم المهنة، وتسببوا في مصرع نساء خلال عمليات الإجهاض. وقد تصل العقوبة الى ١٠ سنوات في بعض الاحوال، وتمتد العقوبة الى الممرضة، وكل من يشارك في هذه الجراحة، فالمادة ٢٦١ تنص انه يعاقب بالحبس كل من اسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها ادوية أو باستعمال وسائل تؤدي لإجهاضها .

ورغم العقوبات المشددة إلا ان جراحات الإجهاض المشبوهة مستمرة ونزيف الأمهات مستمر .



● المرأة المجهضة خارجة على القانون

يُحرم التشريع القضائي السوري الإجهاض بكافة أنواعه، فكل امرأة أجضت نفسها أو حاولت إجهاض نفسها هي مدنية، وبذلك يكون كثير من نساء سورية الذين يجرون هذه العملية هم في عداد الخارجات عن القانون. وبينما الإحصاءات الرسمية تشير إلى نسبة قليلة من حالات الإجهاض، وهذا يعود للموقف القانوني من هذه القضية، إنما تشديد العقوبة على مرتكبي عملية الإجهاض لم يحد من انتشاره وشيوعه على العكس، فهو مرتبط بممارسات وقناعات معينة، فالإجهاض من الجرائم التي نادراً ما يذاع أمرها وربما للمحافظة على الشرف والسمعة، ومن ناحية أخرى لصعوبة إثبات حدوث الإجهاض عند المرأة، وصعوبة إثبات صفته الجنائية من جهة ثانية.

وفي سورية يتناول البعض موضوع الإجهاض على أنه حرية شخصية تخص المرأة وحدها، ونتيجة من نتائج تحديد النسل التي يعلن عنها كل يوم من خلال وسائل الإعلام كافة، ومنهم من يرى الإجهاض جريمة حرمها التشريع الإسلامي، وأدانها القانون السوري.

وغالباً ما تتمحور أسباب الإجهاض حول الوضع الاقتصادي والتعليمي للأسرة، أو الخوف من منعكسات صحية على الأم وجنينها، أو بسبب الحمل خارج مؤسسة الزواج. ويتطلع الكثيرون في المرحلة القادمة نحو تعديل قانون

الإجهاض لما يحويه من ثغرات وتناقضات، وبالأخص القانون الذي يمنع نشر وسائل منع الحمل ويغض النظر عن توزيعها مع أن هناك دائرة خاصة بالصحة الإنجابية في وزارة الصحة توزع موانع الحمل مجاناً، فهناك تناقضاً بين القانون والتطبيق، لذلك فلا بد من إعادة النظر في التشريعات القائمة.

● من تجهض نفسها تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات

بشكل عام تأخذ الشرائع السماوية موقفاً رافضاً من الإجهاض، ورغم اختلاف القوانين فيما يخص الإجهاض من بلد لآخر، فمنهم من أباحها بحجة تحديد النسل، وآخرون اعتبروه حقاً من حقوق المرأة.

حرم المشرع السوري الإجهاض في جميع مراحل الحمل وفي جميع الأحوال واعتبر أي فعل يقصد به الإجهاض جريمة يعاقب عليها القانون، فكل امرأة حامل أجضت نفسها بما استعملته من الوسائل أو استعمله غيرها برضاها تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، ومن يجهض امرأة ولو برضاها يعاقب من سنة حتى ثلاث سنوات، أما عقوبة الإجهاض دون رضا المرأة فهي خمس سنوات على الأقل.

أما لو كان الفاعل طبيباً أو صيدلانياً أو أحد العاملين في المجال الطبي، فهؤلاء تشدد العقوبة في حقهم، فضلاً عن منع الفاعل من مزاوله مهنته أو عمله، وهذه العقوبات تطال الفاعل نفسه والمتدخل والشريك.

● شروط الإجهاض المشروع:

منح المشرع السوري العذر المخفف للمرأة الحامل إذا أجضت نفسها محافظة على شرفها، وحالات سفاح القربى والأغراب، والمعتهوات اللواتي يعتدين عليهن، وقد أبيض في هذه الحالات إذا كان الحمل لا يشكل خطراً على حياة الحامل، واشترط لذلك أن يتم بمعرفة طبيبين على الأقل وأن يعرر محضراً بتقرير الحاجة المبرمة للإجهاض مع تنظيم ثلاث نسخ عليها توقيع الطبيب والزوج أو الولي على أن يكون هذا الخطر مؤكداً لا يمكن تجنبه بالأدوية.

إحصاءات وتقديرات:

بينت إحدى الدراسات أن ٥٨% من النساء في سورية أجرين الإجهاض في عيادة طبيب أو طبيبة، ٥٤% أجريته في مشفى حكومي أو خاص، ٣٥% امرأة أجريته في البيت على يد قابلة قانونية أو بمساعدة الجيران.

بلغت نسبة النساء اللواتي لم يحصلن على رعاية أثناء الحمل ٣٩.٤% في مناطق الريف مقابل ١٨.٩% من النساء في مناطق الحضر. تبديت الفكرة السائدة عن الإنجاب وكثرة الأولاد التي تشكل دعماً للأسرة في العمل، إلى فكرة أن وجود الأطفال يشكل عبئاً على الأسرة، وقد انخفضت نسبة من ترغب بطفل آخر من ٤٤.٣% عام ١٩٩٣ إلى ٣٣.٥% عام ٢٠٠١.

تحقيق لهما

يعتبر الإجهاض عملية جراحية كغيره من العمليات وبالتالي قد تنتج عنه المضاعفات التي تترتب على أي عملية جراحية، وفي حالة حدوث نزيف مفاجئ من دون وجود وسائل الاسعافات الضرورية، قد تحدث الوفاة

● لا يجوز الإجهاض إلا في حال شكل الحمل خطراً على حياة الحامل

وعن الأسباب المحدودة التي يسمح فيها بالإجهاض تحدث الطبيب اللبناني الاختصاصي بالأمراض النسائية والتوليد **بيار نخل** مشيراً إلى أن الإجهاض المتعمد مسألة دقيقة جداً لا يسمح بها إلا في حالات محدودة بعد موافقة طبيبين على ذلك. قال الدكتور **بيار**: "لا يسمح بالإجهاض المتعمد تحت أي من الظروف إلا إذا كان الحمل يشكل خطراً مباشراً على حياة الأم. وحتى في هذه الحالة يجب أن يتم ذلك بموافقة طبيبي جراحة نسائية وتوليد". ويتابع نخل مشيراً إلى أنه من الحالات التي يشكل فيها الحمل خطراً مباشراً على حياة الأم مشكلات القلب والكلى وغيرها من الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها خلال الحمل بحيث تصبح متابعة الحمل خطيرة على حياتها مما يستدعي وقفه مباشرة.

ويحسب نخل فإنه من الطبيعي أن تتساءل الحامل عن المرحلة التي يمكن فيها إجهاضها بهذه الطريقة إذا استدعت حالتها ذلك. يمكن القول انه يصح أن يحصل الإجهاض في أي من مراحل الحمل إذا كانت حالة الحامل الصحية تستدعي ذلك حفاظاً على حياتها، إلا انه لا بد من الإشارة إلى أنه في بداية الشهر الرابع يصبح الإجهاض عملية بسيطة مستحياً ولا بد من اللجوء إلى وسائل أخرى عن طريق وقف قلب الطفل بحقنة البوتاسيوم في القلب وبعدها يمكن شق البطن في الأشهر المتقدمة من الحمل أو اللجوء إلى غيرها من الأساليب المعتمدة طبياً في الإجهاض في الحالات العادية.

هل يشكل الإجهاض خطراً على حياة الحامل؟

يعتبر الإجهاض عملية جراحية كغيره من العمليات وبالتالي فيه كل المضاعفات التي تترتب قد تنتج إجراء أي عملية كالالتهابات والنزف وصولاً إلى الوفاة في حالات نادرة جداً إذا كان النزف حاداً جداً. لكن تجدر الإشارة إلا انه لا يمكن إجراء الإجهاض أبداً في غير المستشفى ولا يجوز إطلاقاً في العيادة.

هل يمكن أن يؤثر الإجهاض على الطفل التالي عندما تحمل المرأة مجدداً؟

ليس للحمل أي تأثير على الطفل الثاني نتيجة تغيير الأساليب المعتمدة في الإجهاض حيث أصبح يتم عن طريق الشفط. وقد تبين أنه حتى في حال الشفط مرة أو اثنتين أو ثلاث ليس لذلك أي تأثير على الطفل في حال الإنجاب، لكن إذا كانت فتة دم المرأة لا زون زبرؤ يجب أن تعطى حقناً خاصة بعد الإجهاض في حال أرادت الإنجاب لاحقاً لتجنب المشكلات التي يمكن أن تحصل لاحقاً.

كم من الوقت يجب أن تنتظر المرأة قبل أن تحمل مجدداً؟

يمكن أن ترتاح المرأة إلى ما بعد موعد الطمث الأول إذا لم تكن تعاني مشكلات صحية معينة أو مضاعفات على أثر الإجهاض أو صدمة عاطفية أو نفسية. ويفضل عادة الانتظار شهرين أو ثلاثة حتى ترتاح وتصبح مستعدة نفسياً للحمل مجدداً بعد الإجهاض.